التضخم والعوامل المنؤثرة فيه دراسه قياسية انموذجا 2003-2013

ا.د. مروان عبد الملك ذنون وافي سلام سليمان

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

Inflation and its Determinants- Econometrics Study for Economy 2003-2013

Prof. Dr. marwan abdulmalek T. wafi salam sulaiman

College of Administration and Economic

University of Mosul

تاريخ استلام البحث 2017/2/26 تاريخ قبول النشر 2017/5/9

المستخلص:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم، النامية والمتقدمة على السواء، وذلك لتأثيره العميق والمتشعب في كافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الأفراد وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي. والهدف الرئيس لهذه الدراسة هو توضيح اسباب التضخم والعوامل المؤثرة فيه في العراق خلال المدة 2003–2013. وتناول الجانب النظري تحليل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في التضخم، بينما تضمن الجانب التطبيقي استخدام العديد من الطرق القياسية الخاصة بالسلاسل الزمنية في المديين القصير والطويل فضلاً عن التعرف على اتجاه العلاقة السببية التي تحتل مكانة مهمة جداً لواضعي السياسة الاقتصادية للتعرف على مكامن الاختناقات الأساس في البرامج الاقتصادية المنفذة، وأهم النتائج التي توصل اليها البحث هي: أن العوامل الداخلية هي الأكثر تأثيراً في الأسعار مقارنة بالعوامل الخارجية، وان السببية تتجه من التضخم إلى النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، النمو الاقتصادي، العلاقة السببية،.ARCH

Abstract:

Like many countries, industrialized and developing, one of the most fundamental objectives of macroeconomic policies is sustain high economic growth together with low inflation. The main objective of this research is to explain the causes of inflation in Iraq during 2003-2013. The analytical framework views inflation as responding to disequilibria in the internal and external sectors of the economy, In the Application process, there are two analyses were undertaken, First the time series properties in short and long run. Second, identify the directional of causal relationship between inflation and its determent. The conclusion suggests that the internal factors are more effective than external factors upon inflation and inflation rates Granger-cause economic growth.

Keyword: Inflation, Determinants.

المقدمة:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم، النامية والمتقدمة على السواء، إذ يؤدي إلى تأثير عميق ومتشعب في كافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الافراد وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي. وقد شهدت العقود الماضية

ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى ضعفين أو أكثر، فأثرت سلباً في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي. ويحظى موضوع التضخم باهتمام واسع ليس من قبل الاقتصاديين فقط بل من قبل الأفراد العاديين أيضاً. ويرجع ذلك إلى ما يسببه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، فهو يشوه عملية تخصيص الموارد وتوزيعاً عشوائياً للدخل والثروة في المجتمع وهذا يودي بدورة إلى التأثير سلباً على الرفاه الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

يعد التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، فوجوده باستمرار يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق اهم اهدافها ألا وهو الحفاظ على استقرار الأسعار، لذا فإن تشخيص التضخم في اطاره النظري والتطبيقي يعطي فرصاً لتعميق التحليل الاقتصادي والكمي في محاولة لتحديد مسبباته ومساراته وآلية تأثيره في المتغيرات الكلية والنقدية.

مشكلة البحث:

يخلق التضخم أثاراً سلبية في النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد ومستويات المعيشة لأفراد المجتمع مما يجعل من تشخيص العوامل المؤثرة فيه وإيجاد الحلول المناسبة لها من أهم أهداف السياسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

1- تعميق البحث في محددات التضخم في العراق خلال المدة 2003-2013 من خلال مراجعة بعض النظريات الاقتصادية ثم بلورة معادلة التضخم وتحليلها في المدى الطويل باستخدام أسلوب التكامل المشترك، ثم تشخيص حالة عدم التوازن في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي، يتبعها دراسة الاثر والمسبب بتقدير العلاقة السببية، ثم قياس أثر التذبذبات الدورية المالية التي يسببها التضخم باستخدام نموذج ARCH.

2- تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية المسببة لظاهرة التضخم.

فرضية الدراسة:

تستند فرضية الدراسة إلى أن العلاقة بين ظاهرة التضخم ومعدلات النمو هي علاقة سلبية، وأن العوامل التي تؤثر في مستوى الأسعار هي عوامل داخلية أكثر مما هي خارجية.

منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة اعتمد البحث على منهج يجمع بين اسلوبين الأول وصفي، ويتناول تحليل الجانب النظري للتضخم، والثاني كمي لقياس العلاقة بين التضخم وعدد من العوامل المؤثرة فيه مستخدماً العديد من الطرائق القياسية الحديثة المتمثلة باختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة) ونموذج جوهانسون جليس لتحليل التكامل المشترك ثم قياس أثر التذبذبات الدورية المالية التي يسببها التضخم باستخدام نموذج ARCH، وكذلك اختبار العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة السببية باستخدام طريقة كرانجر.

❖ تعريف التضخم:

وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم، فمنهم من يرجعه إلى زيادة في كمية النقد المتداولة عن المعروض السلعي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين يعتقد بعضهم أنه ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، وآخرون يعزوه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزونه إلى تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار (الوادي والعساف، 2009، 180).

ويرى Stanley David and أنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية والأجنبية بدلاً من الضرائب (David and Stanley, 1997, 462).

❖ التضخم في المدارس الاقتصادية

المدرسة الكلاسيكية:

يقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة نفسها ويحدث الضد في حالة انخفاض كمية النقود بافتراض العوامل الأخرى ثابتة، وتفترض هذه النظرية ثبات سرعة دوران النقود والحجم الحقيقي للمبادلات كما تفترض ان المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى، ويرجع التضخم إلى الإفراط في عرض النقود، لأن زيادة الإصدار النقدي، ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار،

ويترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس بالعكس (الروبي، 1973، 49).

النظرية الكينزية

يعتقد الكنزيون أن السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن ان تنخفض معدلات التضخم، ولكنهم يعتقدون أيضاً أنها سوف تأخذ وقتاً طويلاً جداً لكي تؤدي دورها بنجاح وان العمالة والناتج سوف يكونان تحت مستوياتها التوازنية في الاجل الطويل، ويخلصون الى أن تخفيض التضخم من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة يعد مكلفاً للغاية، لذلك فهم يؤيدون استخدام سياسات أخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية اقل توسعاً مثل برامج ترشيد الأسعار والأجور لتحقيق معدل تضخم اكثر انخفاضاً وتخفيض التكاليف المرتبطة باستخدام السياسة المالية والنقدية وحدها وكذلك برامج الرقابة على الأجور والأسعار والبرامج المختلفة التي تعمل من خلال النظام الضريبي لدعم استقرارهما (كركشه، 2012، 28).

المدرسة النقدية:

وترأس هذه المدرسة ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي أعلن مخالفته لمنحنى فيليبس الكينزي حيث يرى في تفسيره للتضخم بأنها ظاهرة نقدية، نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، كما رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار ومستوى البطالة على المدى الطويل وتتمثل هذه النظرية في الطلب على النقود فأنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات (الخنجر، 2010، 34).

المدرسة الهيكلية:

إن هذه النظرية تزعمها الاقتصادي راؤول بريش من أمريكا اللاتينية التي حاول من خلالها دراسة العلاقة بين درجة تخلف الاقتصاد ومدى حساسيته للتعرض للتضخم فقد أكد أنه عندما تحدث زيادة مبدئية في الأسعار ناجمة عن حالة الاختلالات الهيكلية في اقتصادات هذه البلدان حتى تصبح هذه الزيادة بداية لحركة تراكمية مستمرة وهذا يعني أن العوامل الهيكلية هي الأساس في حدوث ظاهرة التضخم، بينما يكون للعوامل النقدية والمالية دوراً ثانوياً.

وأن هذا التضخم يحدث في البلدان النامية نتيجة لتغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى لو لم يكن الطلب الكلي مفرطا فضلاً عن وجود قطاعات اقتصادية تكون الأجور والأسعار فيها مرنة ارتفاعاً وغير مرنة انخفاضاً وإذا ما انخفض الطلب الكلي فان التغير في تركيب الطلب أمر طبيعي وضروري في اقتصاد ديناميكي فلابد أنه ينتج عنه تغير مستمر في أذواق ورغبات المستهلكين وهذا يتطلب تغيراً مستمراً في توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتطلب مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبياً في الحركة قطاعياً وجغرافياً ومرونة الأسعار والأجور وهي شروط يصعب تحقيقها في الاقتصادات النامية مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة انخفاض الطلب الكلي، فإذا حدث ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين انعكس على باقي القطاعات مما يخلق تضخما لولبيا (الخنجر،2010، 41).

مدرسة التوقعات العقلانية:

يعود أصل نظرية التوقعات الرشيدة (العقلانية) إلى جون موث (J. Muth) وطورها كل من توماس سرجنت وروبرت لوكاس، الذي يشير إلى استخدام مبدأ السلوك العقلاني للحصول على المعلومات ومعالجتها لتكوين التوقعات ، وتستند النظرية الى فرض بسيط مؤداه أن كل وحدة اقتصادية تبني سلوكها الاقتصادي على أفضل النتائج بما تملكه من موارد وهي الفرضية نفسها التي تستند إليها نظرية توازن المستهلك ونظرية توازن المنتج في التحليل الاقتصادي، وفي كافة الأحوال يفترض أن يكون ثمة رشدُ في السلوك الذي يدفع الإنسان إلى تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وإلى تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن. لقد أشار اقتصاديو هذه النظرية إلى أهمية عنصر التوقعات في حركة الاقتصاد بل وأخذ عنصر التوقعات أهمية خاصة وإن الطلب الكلي الفعال هو طلب متوقع، ويختلف المدافعون عن وجهة نظر التوقعات الرشيدة مع الكنزيين والنقديين فهم يعتقدون أنه ليس ثمة تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير (جورتيني، 1999، 463).

❖ الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

أوضحت دراسة تقي (2008) مؤشرات التضخم في الأقتصاد العراقي للمدة 1986 – 1996 والأسباب التي أدت الى تفاقمه، مع الإشارة إلى السياسات التي يستوجب اتباعها للحد منه.

حاولت دراسة إسماعيل وهادي (2010) تحديد التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التركيز على بعدين: الاول يلقي الضوء على خصائص الاقتصاد العراقي ذات الصلة الوثيقة

بمشكلة التضخم بعد العام 2003، بينما ركز الثاني على تشخيص مجموعة من المؤشرات التي من الممكن أن تثبت وجود التضخم في الاقتصاد العراقي، باستخدام الرقم القياسي للأسعار.

استخدمت دراسة يوسف ومردان (2011) نموذج ماركوف للتحقق من الربط بين التضخم والتضخم الغير المؤكد في العراق للمدة 1980–2010، وتوصلت الى أن تأثير مستوى التضخم على التضخم غير المؤكد هو تأثير سلبي.

بحثت دراسة محمد وخنجر (2011) في أمكانية التنبؤ بالتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2009 –2018 مفترضة أن الاختلالات الهيكلة والعجز التجاري وهيكل الناتج والعمالة ساهمت بنسب متفاوتة في تغذية التضخم، كما ان عدم وضوح السياسات الاقتصادية وتعارضها، وعدم التنسيق بينها أدت الى تعميق الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي.

بحثت دراسة ياس (2013) عن معدلات التضخم في العراق للمدة 2000–2010، وتوصلت الى أن ارتفاع معدلات التضخم في العراق يعود الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة والى التذبذب في سعر الصرف للدينار العراقي بسبب الظروف السياسية والعقوبات الاقتصادية المفروضة خلال عقد التسعينات.

تناولت دراسة على (2013) أثر التضخم في اداء أسواق الأوراق المالية في العراق، من طريق تحليل البيانات الشهرية للتضخم والمؤشر العام للسوق باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ، واظهرت النتائج وجود علاقة توازنيه متبادلة طويلة الأجل بين التضخم ومؤشر سوق العراق للأوراق المالية

❖ تاريخ التضخم في الاقتصاد العراقي

لم يعرف العراق قبل عقد السبعينيات من العقد المنصرم أي نوع من أنواع التضخم، ولكنه عانى من كل أنواعه بدءاً من الزاحف وصولاً للجامح لاحقاً بسبب تزايد عوائد النفط مما ولد فجوة بين العرض والطلب ترتب عليها تذبذب الأسعار فقد ارتفع الرقم القياسي لمؤشر أسعار النفط من (100%) سنة 1970 إلى (1254.2%) سنة 1979 وزاد متوسط دخل الفرد العراقي من (0.527) دينار عراقي سنة 1970 إلى (1270.5) دينار سنة 1979 وفي ظل جهاز إنتاجي غير مرن لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات والمتسم بارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية، وتغير الأنماط الاستهلاكية و ارتفاع أسعار السلع والخدمات (داوود، 2013، 276).

كما انه عند مقارنة معدل نمو كمية النقود المتداولة وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المدة (1970 – 1974) نجد أن كمية النقود قد نمت بمعدل سنوي قدره (20%)،

في حين نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره (12%) مما دفع معدل النمو السنوي للتضخم إلى الارتفاع إلى (8%) وفي المدة (1975 – 1980) نما الناتج المحلي بمعدل نمو سنوي قدره (9%) في حين نمت كمية النقود بمعدل سنوي قدره (29%) فارتفع معدل النمو السنوي للتضخم إلى (20%) والشكل الآتي يبين الأسعار التي يدفعها المستهلك للمدة (1970 – 1980) (الربيعي ،2006، 26).

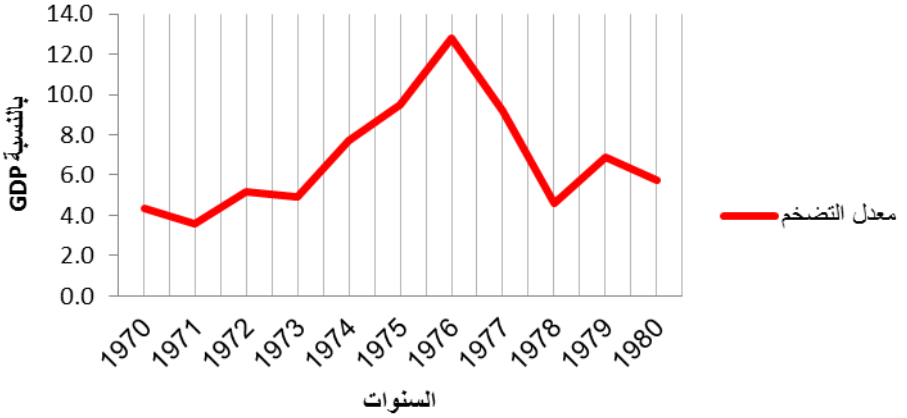

شكل رقم (1)

يبين معدل التضخم في العراق في السبعينيات من القرن الماضي

كما ان زيادة الانفاق العسكري بعد عام 1980 أدى بدوره إلى اللجوء إلى الاحتياطي من الدولار الخزين في البنك المركزي وزيادة المديونية الخارجية، مما شكل ضغطا هائلا على معدلات التضخم لتصل الى مستويات قياسية بعد عام 1991 ولذلك بسبب بروز ظاهرة (الدولرة) بمعنى أن المواطن العراقي يتجنب الاحتفاظ بالدينار والتحول إلى استخدام الدولار، لأنه أكثر ثباتاً وثقةً، وعليه فان استخدام الدولار في التعاملات النقدية سواء مخزن للقيمة أم أداة للتحاسب أو اداة للدفع الأجل ولعقد الصفقات التجارية انعكست سلباً على الأسعار المحلية وانخفاض في القوة الشرائية للدينار مقابل الدولار ابتداءً من 10 دنانير مقابل الدولار الواحد نهاية 1990 إلى نحو 200 دينار مقابل الدولار عام 1994 (عبدالرحيم، 2007، 148).

وبعامة واجه الاقتصاد العراقي في أثناء المدة 1990 – 2002 أحداث عديدة سياسية مهمة دفعت بمعدل التضخم نحو الارتفاع منها الحرب الدولية عام 1991 والحصار الاقتصادي الشامل عام 1992 الذي على إثره تم تدمير البنى التحتية المتبقية، ووسائل الاتصالات، والدوائر والمؤسسات الخدمية، والمصانع ومحطات تصفية المياه، والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس

والفنادق، ومخازن الغذاء والسلع الضرورية، ومن ثم فرض الحصار الاقتصادي على معظم صادرات واستيراداته العراق، وتجميد الأموال العراقية، ومنع تصدير النفط الخام فضلاً عن تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتراكم من العقود السابقة رافقها اصدار نقدي جديد، إنعكس كل ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، من (1108.4%) سنة 1990 إلى (5196.6%) عام 2002، حيثُ أن توقف الاستيرادات بسبب الحصار الاقتصادي أدى إلى نقص العرض السلعي المستورد والمحلي، وقرار الحكومة بالبدء بمرحلة الاعمار والبناء، الذي تم تمويله عن طريق الإصدار النقدي الجديد، اديا الى زيادة إجمالي عرض النقد من (18.190) مليون دينار سنة 1990 إلى (34.231) سنة 2002 (داوود، 2013، 279).

❖ النموذج والمنهجية

تقوم هذه الدراسة باتباع خط مخالف لمعظم الدراسات التطبيقية السابقة من حيث اختيار عدد كبير من العوامل التي لها دوراً في التأثير في مستوى التضخم وتقسيمها الى عوامل داخلية محلية وعوامل خارجية، ومن اجل قياس تأثير هذه العوامل جميعها في معدل التضخم سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل الخطي الاتي:

$$INF_t = \alpha_0 + \alpha_1 GRO_t + \alpha_2 INC_t + \alpha_3 M_{2_t} + \alpha_4 R_t + \alpha_5 T.Z_t + \alpha_6 RP_t + \alpha_7 TRA.W_t + \alpha_8 M_2.W_t + \alpha_9 INF.W_t + \alpha_{10} GRO.W_t + \varepsilon_t$$

وباستخدام طريقة إسقاط المتغيرات غير المعنوية لـ Hendery توصلنا الى معادلة ARCH التالية:

$$INF_t = \alpha_0 + \alpha_1 GRO_t + \alpha_2 M_{2_t} + \varepsilon_t$$

أما معادلة ECM التي تقيس سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير فقد اخذت الشكل التالي:

$$\Delta INF_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta GRO_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ تمثل (INF) معدلات التضخم، و(GRO) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و(INC) النمو في نصيف الفرد من اجمالي الناتج المحلي، و(M_2) عرض النقد، و(R) سعر الفائدة، و(RP) أسعار النفط، و(T) النفقات العامة، و$(TRA.W)$ التجارة العالمية، و$(M_2.W)$ عرض النقد العالمي، و$(INF.W)$ التضخم العالمي، و$(GRO.W)$ النمو العالمي و(ε_t) حد الأخطاء العشوائية، و(Δ) معامل الفروق الاولية. كما اعتمد الباحث أسلوب التحليل من العام الى الخاص

(General to Specific Modeling) المقدم من قبل (Hendry,1995). تم اولاً اجراء اختبارات جذر الوحدة وفق معيارين Dickey Fuller و Philip- Perron للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية، ثم اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام تقنية جوهانسون جيسليس (Johansen Juselius) (Gujarati, 2011, 230)، كما تم الاعتماد على نموذج عدم التجانس المشروط للانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH) الذي يستخدم عادةً في النماذج المالية والنقدية والزراعية، لأن الاتجاه الحديث لدى المستثمرين لا ينصب فقط على تحليل الاثار المتوقعة في التذبذبات المالية والمحاصيل، وإنما يعتنون أيضاً بعنصر المخاطرة أو عدم التأكد (Uncertainty)، ولدراسة عدم التأكد فنحن بحاجة إلى نماذج خاصة تتعامل مع تقلب (Volatility) قيم المتغيرات عبر سلسلة زمنية أو ما يمكن أن نطلق عليه بتباين السلسلة (Variance) (Asteriou and Hall, 2011, 289). كما تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، وتعرف بمعامل سرعة التعديل "Speed of Adjustment" ويشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة"، واخيراً تم اجراء سببية جرانجر (Granger Causality) لمعرفة اذ ما كانت هناك علاقة سببية بين المتغيرات و العلاقة هل هي احادية ام تبادلية (Maddala & Lahiri, 2009, 571-574).

نتائج التقدير وتحليل النتائج:

يوضح الجدول (1) بان بيانات سلسلة النمو الاقتصادي المحلي والعالمي والنمو في الدخل الفردي والتضخم العالمي تستقر في قيمتها الاولية "Level" وذلك لان قيمة tالمحتسبة أكبر من قيمة من قيمة t الجدولية عند مستوى المعنوية 5% وعلية سوف نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل بالفرضية البديلة، اما بالنسبة لسلسلة بيانات سلسلة معدل التضخم وعرض النقد العالمي والمحلي وسعر الفائدة والتجارة العالمية والنفقات العامة وأسعار النفط لا تستقر الا بعد اخذ الفروق الاولى لها First Difference.

يبين الجدول (2) اختبارات التكامل المشترك، والذي يظهر فيه ان القيمة العظمى (Max – Eigen Statistic) اقل من القيمة الحرجة (Critical Value) عند مستوى معنوية

5% وبذلك فاننا نقبل بالفرضية البديلة بوجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك مما يدل على وجود توليفة خطية مستقرة بين كل من المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

تشير النتائج في الجزء الأول من الجدول3 الى العلاقة بين مستوى التضخم والعوامل الاقتصادية الأخرى من خلال نموذج (ARCH) التي تبين ان عرض النقد كان ذا تأثير طردي في معدل التضخم وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع الفعلي حيثُ عانت اسواقنا المحلية من وجود فائض في المعروض النقدي (5.7) ترليونات دينار عام 2003 ارتفعت إلى (10.1) ترليونات دينار عام 2004 إلى (11.3) ترليوناً في عام 2005 مما انعكس على رفع المستوى العام للأسعار، تشير النتائج أيضاً إلى أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل النمو، إذ ادى ارتفاع مستوى الأسعار الى انخفاض الميل الحدي للادخار وزيادة التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي الاني، وادى هذا بدوره إلى إضعاف حافز الاستثمار ومن ثمَ تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

بينما يوضح الجزء الثاني من الجدول 3 بأن العوامل الداخلية هي العوامل المهيمنة على مستوى الاسعار في العراق، وقيم سرعة تصحيح الخطأ (ECT) بلغت 0.31 وهذا يعني أن نحو (31%) من الخلل في السنة السابقة يعود إلى التوازن في السنة الحالية، أي يصل إلى التوازن في المدى القصير بعد ثلاث سنين تقريباً.

كما يتضح أن العلاقة السلبية مستمرة في المدى القصير الى المدى الطويل معنى ذلك أن الإجراءات المتخذة من الحكومة لمعالجة المشاكل الاقتصادية على رأسها النقدية لازالت دون المستوى المطلوب ويرجع ذلك الى جملة من العوامل:

1- فشل الحكومة في معالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي جراء تدهور القطاع الزراعي، واندثار الصناعة العراقية، وتدمير البنى الارتكازية من جهة، وعدم وجود جهاز إداري كفوء لإدارة موارد الدولة، مما ادى الى انتشار المحسوبية والفساد وخلق العشرات من المشاريع الوهمية التي خلقت عبئاً جديد على الموازنة الحكومية.
2- زيادة النفقات الحكومية ويرجع ذلك إلى تعدد الاحزاب السياسية وتعطيل القوانين وانتشار الفساد والبطالة المقنعة وسوء توزيع الواردات بين الاقاليم والقطاعات المختلفة، خلق حالة من الفوضى وغياب القانون.

3- ركزت الموازنات الحكومية على الشق الاستهلاكي دون الاستثماري بشقيه المحلي والاجنبي، ادى الى زيادة الاستيرادات الاستهلاكية وانعدام الانتاج المحلي، مما دفع بالحكومة الى الاقتراض لتغطية العجز الذي وَلد المزيد من الضغط على الاسعار وخلق حالة عدم اليقين.

ويوضح الجدول (4) نتائج اتجاه السببية بين التضخم والعوامل الداخلية والخارجية المسببة له، وتشير النتائج الى أنه هناك علاقة سببية احادية الاتجاه من عرض النقد والنفقات العامة وأسعار النفط باتجاه التضخم (أي ان التضخم هو نتيجة وليس مسبباً) وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم بإتجاه كل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي والنمو في الدخل الفردي وهذه النتيجة مهمة جدا لواضعي السياسة الاقتصادية العراقية اذ ترشدهم الى موضع الخلل في الأداء الأقتصادي (النقدي في دراستنا) من أجل وضع الحلول المناسبة له.

جدول رقم (1)

اختبارات جذر الوحدة

Variable	Augmented Dickey Fuller				Philips – Perron (PP)			
	Level		First Difference		Level		First Difference	
	No Trend	Trend	No Trend	Trend	No Trend	Trend	No Trend	Trend
GRO	-11.450 (-3.212)	-10.708 (-4.008)	.....	.....	-1.071 (-3.212)	-4.329 (-4.008)	.....	.....
INC	-11.683 (-3.212)	-10.910 (-4.008)	.....	.....	-10.297 (-3.212)	-9.579 (-4.008)	.....	.....
INF	-2.251 (-3.212)	-3.298 (-4.008)	-4.739 (-3.959)	-4.395 (-4.107)	-2.251 (-3.212)	-3.838 (-4.008)	-9.369 (-3.259)	-8.790 (-4.107)
M_2	-2.398 (-3.212)	-2.855 (-4.008)	-4.543 (-3.959)	-4358 (-4.107)	-1.807 (-3.212)	-1.500 (-4.008)	-5.519 (-3.259)	-4.534 (-4.107)
R	-3.088 (-3.212)	-3.079 (-4.008)	-4.744 (-3.959)	-4.446 (-4.107)	-3.088 (-3.212)	-3.828 (-4.008)	-7.114 (-3.259)	-5.340 (-4.107)
RP	-1.163 (-3.212)	-1.947 (-4.008)	-4.139 (-3.959)	-4.995 (-4.107)	-0.944 (-3.212)	-1.947 (-4.008)	-3.485 (-3.259)	-4.466 (-4.107)
T	-3.025 (-3.212)	-3.139 (-4.008)	-4.139 (-3.959)	-4.995 (-4.107)	-0.944 (-3.212)	-1.947 (-4.008)	-7.551 (-3.259)	-11.315 (-4.107)
$TAR.W$	-0.840 (-2.954)	-2.591 (-3.552)	-7.936 (-2.954)	-5.570 (-3.552)	-3.030 (-2.954)	-3.133 (-3.552)	-7.897 (-2.957)	-7.780 (-3.557)
$M_2.W$	-1.858 (-2.954)	-2.585 (-3.552)	-5.593 (-2.954)	-5.684 (-3.552)	-2.432 (-2.954)	-2.351 (-3.552)	-5.702 (-2.957)	-6.526 (-3.557)
$INF.W$	-3.602 (-2.954)	-3.968 (-3.552)	.....	.....	-3.656 (-2.954)	-3.693 (-3.552)	.....	.....
$GRO.W$	-4.286 (-2.954)	-4.300 (-3.552)	.....	.....	-4.462 (-2.954)	-4.640 (-3.552)	.....	.....

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews "7

جدول رقم (2)

اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون

Hypothesized	Eigenvalue	Max – Eigen Statistic	(5%)* Critical Value	Prob.**
$r = 0$	0.949245	95.38374	56.70519	0.0000
$r \leq 1$	0.803779	52.11245	50.59985	0.0345
$r \leq 2$	0.689968	37.47456	44.49720	0.2366
$r \leq 3$	0.598602	29. 20968	38.33101	0.3750

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews "7

- * تشير إلى المعنوية الإحصائية بدرجات حرية 5% لاختبار جوهانسن و r إلى عدد المتجهات Number of Vectors.

جدول رقم (3)

تقدير العلاقة بين التضخم وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

قياس التذبذبات وفق أنموذج ARCH								
المتغيرات	β_s	Pro (%5)	R^2	R^{2adj}	F	L.LK	AIC	SC
GRO	-0.212	0.005	0.86	0.78	14.4	-121.0	8.1	8.5
M_2	0.687	0.001						
تحليل علاقة قصيرة الأجل								
المتغيرات	β_s	T (%5)	R^2	R^{2adj}	F	L.LK	AIC	SC
ΔINF	-0.667	3.556	0.84	0.71	6.77	-33.77	7.75	7.90
ΔGRO	-0.528	3.679						
ECM	-0. 314	-5.588						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews "7

جدول رقم (4)

تقدير العلاقة السببية لكرنجر

The Direction of the Relationship	F	Probability	Lags	Results	Relation Result
INF → GRO	13.78	0.016	1	Cause	أحادية
INF → INC	14.18	0.015	1	Cause	أحادية
M_2 → INF	5.401	0.085	1	Cause	أحادية
$T.Z$ → INF	12.64	0.046	1	Cause	أحادية
RP → INF	5.370	0.075	1	Cause	أحادية

المصدر: من إعداد الباحث على البرنامج الاحصائي "EViews "7

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:الاستنتاجات

1. تشير النتائج إلى هيمنة المتغيرات الداخلية في التأثير في مستوى الأسعار في العراق.
2. تشير النتائج الى ان ثمة علاقة سلبية بين النمو التضخم، أذ أن ارتفاع معدلات الاسعار أدى الى أضعاف الحافز الفردي للادخار والتوجه نحو الانفاق الاستهلاكي وهذا بدوره أدى الى أثار سلبية في النمو الاقتصادي.
3. أن الزيادة في المعروض النقدي في السوق المحلي انعكس سلباً على الاقتصاد وأدى الى ارتفاع في مستوى ال
4.
5. عام للأسعار.
6. استمرار العلاقة السلبية بين التضخم والنمو من المدى التطويل المدى القصير وهذا يعني أن الإجراءات المتخذة من الحكومة لمعالجة المشاكل الاقتصادية على التضخم لازالت دون المستوى المطلوب.

ثانيا: التوصيات

1. الإعلان الصريح عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم بموجبه السلطة النقدية التزماً صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف في إطار زمني محدد.
2. معالجة الاختلال في الهيكل الانتاجي.
3. اعتماد سياسة مالية ناجحة وجهاز ضريبي فعال لامتصاص السيولة النقدية.

4. تشجيع السلع المحلية من خلال فرض قيود فعالة على السلع المستورد.

المصادر

أولا: العربية

1- الوادي، محمود حسين، وأحمد عارف العساف، 2009، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الاردن.

2- الروبي، نبيل، 1973، التضخم في الاقتصادات المتخلفة – دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

3- كركاشه، حسين، 2012، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.

4- خنجر، محمد محسن، 2010، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2007) واتجاهاتها المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

5- جورينتي، جيمس وريجارد استروب، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6- ياس، اسماء خضير،2013، تحليل معدلات التضخم بالعراق للفترة (2000–2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد العراق.

7- علي، وسام حسين، 2013، أثر التضخم على سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005–2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الخامس، العدد العاشر، الانبار العراق.

8- محمد، عبد الكريم عبد الله ومحمد محسن خنجر، 2011، التنبؤ بالتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2009–2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثلاثون، بغداد، العراق.

9- يوسف، مناف ومرتضى عسكر مردان، 2011، استعمال أنموذج تبديل ماركوف للتحقق من الربط بين التضخم والتضخم غير المؤكد في العراق للمدة (1980–2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع عشر، العدد الواحد والسبعون، بغداد، العراق.

10- اسماعيل، ميثم لعيبي وأحمد هادي، 2010، التضخم بالعراق ما بعد 2003 أسباب مؤشرات ومعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الرابع والعشرون، بغداد، العراق.

11- تقي، أحمد باهض، 2008، تحليلات شمولية لمؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 1986-1996 مع إشارة إلى مجموعة السلع الغذائية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الاول، كربلاء، العراق.

12- الربيعي، فلاح خلف 2006، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، العراق.

13- داوود، سمير سهام، 2008، أثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسة للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع عشر، العدد سبعون، جامعة بغداد، العراق.

14- عبد الرحيم، ثريا، 2007، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم – دراسة تحليلية للمدة (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ثلاثة عشر، العدد الثامن والاربعون، بغداد، العراق.

ثانيا: الاجنبية

1. Gujarati, D., N, (2011), Econometrics by Example, the McGraw-Hill Companies, Inc., New York, USA.
2. Asteriou, Dimitrios and Hall Stepheng, (2007), Applied Econometrics - A Modern Approach, Revised Edition, Published by PALGRAVE MACMILLAN, New York, USA.
3. David Begg and Stanley Fishcer and Others, (1997), Economics, McGram-Hill Company, Eruope.
4. Maddala, G. S. and Lahiri, Kajal, (2009), Introduction to Econometrics, Fourth Edition, John Wiley and Sons Ltd, England.